انطلاق النسخة الثانية من مؤتمر الشباب المحلي للمناخ

انطلقت فعاليات النسخة الثانية من مؤتمر الشباب المحلي المعنيّ بتغير المناخ «LCOY Liby-a 2026» ببيت شباب مصراتة البحري، بحضور أكثر من 100 مشارك من مختلف المدن الليبية ووضيوف محليين ودوليين، إلى جانب ممثلين عن وزارة البيئة، وعدد من المنظمات المعنية بالمناخ والبيئة.

وشهدت الجلسة الافتتاحية مناظرة بيئية استعراضية بين المشاركين، وعرضًا تعريفيًا بمحاور المؤتمر، تلتها جلسة نقاش تناولت الاستراتيجيات الوطنية، والاقتصاد الأزرق، والتنمية المستدامة.

يشار إلى أن المؤتمر ينظم تحت مظلة الـ«YOUNGO»، وهي الممثل الرسمي للشباب في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، ورعاية وزارة الشباب وجمعية بيوت الشباب الليبية ومنظمة رؤية، بهدف الخروج بورقة شبابية تتضمن توصيات مناخية من الدول الأعضاء، تمهيدًا لعرضها خلال مؤتمر الشباب العالمي للمناخ

متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة

تابعت وزيرة الشؤون الاجتماعية، رئيس اللجنة العليا للطفولة «وفاء الكيلاني» مع الأمين العام للجنة العليا للطفولة، سير عمل اللجنة واستعراض مستجدات تنفيذ برامجها وخططها الهادفة إلى تعزيز حماية الطفل وصون حقوقه ، ومستجدات إعداد المسودة النهائية لمشروع قانون حماية الطفل، إلى جانب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفولة، باعتبارهما من أبرز الأولويات الرامية إلى تطوير منظومة حماية الطفل في ليبيا.. كما تم مناقشة آليات تطوير الأداء المؤسسي للجنة، وتعزيز التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، واستعراض أبرز البرامج والمبادرات المزمع تنفيذها خلال المرحلة المقبلة، بما يسهم في تنفيذ السياسات الوطنية الخاصة بالطفولة، وتوفير بيئة آمنة وداعمة للأطفال، بما يحقق المصلحة الفضلى لهم ويعزز حقوقهم.

قضية العدد

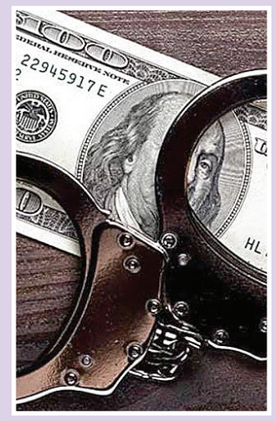

ضبط 3 أشخاص مطلوبين للعدالة لتورطهم في قضايا نصب واحتيال والاستيلاء على ملايين الدينارات

أفاد مصدر إعلامي تابع لوزارة الداخلية بأن فرع جهاز المباحث الجنائية بالمنطقة الوسطى تمكن من من ضبط ثلاثة أشخاص مطلوبين للعدالة، لتورطهم في قضايا نصب واحتيال والاستيلاء على ملايين الدينارات من عدد من المواطنين.

وأضاف المصدر أن العملية جاءت بتعليمات من رئيس نيابة شرق مصراتة الابتدائية، وبمتابعة من المحامي العام بمحكمة استئناف مصراتة، مع استكمال الإجراءات القانونية، تأكيداً لمواصلة ملاحقة مرتكبي الجرائم المالية وحماية أموال المواطنين.

حول هذه القضية ناقش «الصباح الاجتماعي» تفاصيلها والجوانب المتعلقة بها، وتأثيرها على المجتمع، مع بعض المختصين في الجوانب الاجتماعية والقانونية .

الأستاذة «رقية محمد» - اخصائية اجتماعية :-

تعد قضايا النصب والاحتيال من القضايا الخطيرة التي تهدد أمن المواطن وطمأنينته، حيث تشكل تهديدًا على سلامته وأمواله ومتعلقاته الشخصية، كما أن لها تأثيراً على حياة الفرد والمجتمع من الناحية الاجتماعية، بتركها آثاراً بالغة على المواطن.. وتشمل أبرز جوانب تأثيرها تفكك الروابط المجتمعية، وفقدان الثقة بين الأفراد، وفرض عقوبات جزائية صارمة كالحبس والغرامات المالية، كما أن لها تأثيراً اجتماعياً ونفسياً يتعلق بتراجع الثقة، حيث تؤدي كثرة أعمال الخداع إلى انتشار الشك وانعدام الأمان في المعاملات اليومية بين الناس والأزمات الأسرية الناتجة عن جرائم النصب، إذ يتسبب ضياع الأموال في حدوث مشكلات عميقة، قد تصل إلى التفكك الأسري والفقر المفاجئ ،بالإضافة إلي ما يسمونهم (بضحايا الصدمات النفسية)، حيث يعاني الضحايا غالباً من حالات توتر واكتئاب حادة وفقدان للشعور بالاستقرار.

الأستاذ «مروان حسين» - ناشط حقوقي : -

لجرائم النصب والاحتيال آثار قانونية أيضًا، لما لها من أبعاد تطال المتضرر والمجتمع ككل، حيث تتمثل في التأثير القانوني والعقابي وما يخص المساءلة الجزائية، فمن المعروف أن القوانين تُجرّم هذه الأفعال وتفرض عقوبات صارمة تتراوح بين السجن لفترات مختلفة ودفع الغرامات المالية الكبيرة.

كما يوجد تشديد في العقوبات الرقمية، عندما تتجه التشريعات الحديثة لتغليظ العقاب، حال كان الاحتيال مستخدماً للتقنية أو شبكات الإنترنت لخطورتها الواسعة.

وتتخذ الجهات القانونية المختصة تدابير تكميلية أخرى إلى جانب العقوبات التي تقع على الفاعل أو مرتكب جرم النصب والاحتيال، والتي قد تشمل المصادرة للأجهزة والممتلكات المستخدمة ورد الحقوق والتعويضات للمتضررين.

لتمتد إلى الآثار النفسية والاقتصادية

قضايا النصب والاحتيال تبعات خطيرة تتجاوز الجانب الأمني

اشراقة

عاطف خترش

إغلاق عن إغلاق يختلف

لعلَّ أغلب المجتمع الليبي شاهد وتابع موجة إغلاق المؤسسات التي تتبع الدولة الليبية هذه الأيام، ولا شك أن هذه التصرفات تعتبر تعديًا على القانون، وفيها مخالفات، ومن الممكن أن من يقوم بها يقع تحت طائلة القانون، وبموجبه يُمنع التعدي على الممتلكات الخاصة والعامة، مع الإيمان التام بحرية التعبير والرفض بأسلوب حضاري وتوصيل رسائل الغضب والاستنكار، خصوصًا ما يعانيه المجتمع الليبي من أزمات متعددة، أبرزها انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، ولكن الإغلاق ليس هنا أمام الأبواب الرئيسية للمصالح والمؤسسات الحكومية، بل الإغلاق يجب أن يكون أمام طرق المتآمرين والذين يحاولون بشتى الطرق إيجاد انقسام داخل المجتمع الليبي وتمزيق النسيج الاجتماعي، كذلك إغلاق الطرق أمام الفاسدين الذين عاثوا في الأرض فسادًا، بالطرق السلمية الحضارية التي لا تتعارض مع اللوائح والقوانين المعمول بها، وفي ذات السياق إغلاق الطرق أمام من يحاولون احتكار الحركة السياسية في بلادنا ويستخدمونها لإزاحة الخصوم باستخدام وسائل الإعلام وإثارة النعرات، وعلاوة على ذلك يجب إغلاق الطرق أمام من يستخدمون العباءة الدينية وثوب الفضيلة، لمعاداة الآخرين دون مراعاة النسيج الاجتماعي ومدى الترابط داخل المجتمع الليبي.

وكما ذكرنا سلفًا، لسنا مع الفوضى والتخريب ورمي أكداس التراب أمام المؤسسات الحكومية وتعطيل المصالح، وهذا الإغلاق لا يُحمد عقباه، وله توابع سلبية تضر بالمصلحة العامة، فالإغلاق الحقيقي يكمن في الاتحاد يدًا واحدة أمام المتربصين بنا والعمل على توحيد جهودنا، فإن كان هنالك إغلاق نتمنى أن يكون في وجه وسائل الإعلام والاتصال المحرضة ضد وحدة هذا الشعب، وتعمل على تمزيق النسيج الاجتماعي، فالإغلاق الحقيقي لا بد أن يكون ضد كل من يعبث ويفسد بهذا البلد وخيراته، أما عن قدسية هذه المؤسسات، فيجب أن تكون مصونة ومحمية.

رفع حدها الأدنى

المعاشات الضمانية .. بين الاستحقاق ومتطلبات الاستدامة المالية

صندوق الضمان الاجتماعي تابع منذ سنوات كافة المتعلقات الفنية والتشريعية المتعلقة برفع الحد الأدنى للمعاشات الضمانية

الضمان الاجتماعي : رفع الحد الأدنى للمعاشات استحقاق اجتماعي وإنساني يجسد وفاء الدولة لمن أفنوا أعمارهم في خدمة الوطن

متى تتحسن أوضاع أصحاب المعاشات الضمانية؟.. وهل ستجد الزيادة التي طال انتظارها طريقها إلى التنفيذ؟ ولماذا لا يزال هذا الملف يتصدر أحاديث الناس في الشارع الليبي وأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم، رغم صدور التشريعات المنظمة له وإنجاز الدراسات الفنية اللازمة بشأنه؟ هذه تساؤلات مشروعة تعكس تطلعات شريحة واسعة من أصحاب المعاشات الضمانية والمستحقين عنهم، الذين أفنوا سنوات طويلة من أعمارهم في ميادين العمل والإنتاج، وأسهموا في بناء مؤسسات الدولة، ويتطلعون اليوم إلى معاش يواكب متطلبات الحياة ويحفظ لهم حياة كريمة في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة...

/ إعداد
محمد جمعة عطية

اهتمام تشريعي وفني

وعند البحث عن الإجابة، نجد أن ملف رفع الحد الأدنى للمعاشات الضمانية لم يكن بعيدًا عن اهتمام المشرع الليبي أو صندوق الضمان الاجتماعي، بل حظي باهتمام تشريعي وفني متواصل، باعتباره أحد أهم الملفات المرتبطة بالحماية الاجتماعية وتحقيق العدالة بين أصحاب المعاشات والمحافظة على مستوى معيشتهم.

فقد جاء القانون رقم «5» لسنة 2013 بإضافة حكم إلى القانون رقم «13» لسنة 1980 بشأن الضمان الاجتماعي، ليقرر من حيث المبدأ رفع الحد الأدنى للمعاشات الضمانية، ويضع الأساس القانوني لهذا الاستحقاق بما يواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ويحافظ على المستوى المعيشي لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم، وبذلك أصبح رفع الحد الأدنى للمعاشات حقًا أقره القانون، ولم يعد مجرد مقترح أو اجتهاد إداري...

ثم جاء القانون رقم «10» لسنة 2024 بإضافة حكم إلى القانون رقم 5 لسنة 2013، ليعالج الجانب التنفيذي والمالي لهذا الاستحقاق، حيث نص على أن تنفيذ الزيادة يكون بعد توفير التغطية المالية اللازمة من الخزانة العامة للدولة، بما يضمن تنفيذ أحكام القانون، ويحافظ في الوقت ذاته على الاستدامة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي وقدرته على الوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية.

3 مرتكزات

ومن هنا يتضح أن ملف رفع الحد الأدنى للمعاشات الضمانية يقوم على ثلاثة مرتكزات رئيسية، تتمثل في وجود الأساس التشريعي الذي أقره المشرع، والدراسة الاكتوارية التي تحدد آلية التنفيذ وفق أسس علمية دقيقة، والتغطية المالية التي تجعل تنفيذ هذا الاستحقاق ممكنًا على أرض الواقع.

التشريع موجود، والدراسة الاكتوارية أُنجزت، ويبقى التنفيذ رهينًا بتوفير التغطية المالية التي أوجبها القانون...

وفي هذا الإطار، أخذ صندوق الضمان الاجتماعي على عاتقه تنفيذ ما يدخل في نطاق اختصاصه من خلال مركز الدراسات الاكتوارية التابع له، حيث أعد الدراسات الفنية والاكتوارية اللازمة لتحديد أفضل السبل لرفع الحد الأدنى للمعاشات الضمانية، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويحافظ في الوقت ذاته على التوازن المالي للنظام الضماني واستدامته...

كما نظم الصندوق عددًا من ورش العمل المتخصصة بمشاركة الخبراء الضمانيين والفنيين، لمناقشة الجوانب القانونية والمالية والاكتوارية لهذا الملف، وتبادل الخبرات والرؤى للوصول إلى أفضل الآليات العلمية والعملية الكفيلة بتنفيذ أحكام القانون فور استكمال متطلبات التنفيذ المالية...

التزام إنساني

ومن ثم فإن صندوق الضمان الاجتماعي قد أنجز ما يقع ضمن اختصاصه من إعداد الدراسات الفنية والاكتوارية ووضع آليات التنفيذ، ولم يعد العائق في الجانب الفني أو القانوني، وإنما في استكمال متطلبات التغطية المالية التي أناط القانون توفيرها بالخزانة العامة للدولة من خلال الجهات المختصة، وفي مقدمتها وزارة المالية، حتى يتسنى تنفيذ الزيادة وفقًا لما رسمه المشرع.

وبذلك يتضح أن تأخر تنفيذ رفع الحد الأدنى للمعاشات الضمانية لا يرجع إلى غياب التشريع، ولا إلى تقاعس صندوق الضمان الاجتماعي، وإنما يرتبط باستكمال إجراءات توفير التغطية المالية التي اشترطها القانون، حتى تتحول النصوص القانونية والدراسات العلمية إلى واقع عملي ينعكس أثره على حياة أصحاب المعاشات الضمانية والمستحقين عنهم.

إن رفع الحد الأدنى للمعاشات الضمانية ليس مجرد زيادة في قيمة المعاش، بل هو استحقاق اجتماعي وإنساني يجسد وفاء الدولة لمن أفنوا أعمارهم في خدمة الوطن، ويعكس التزامها بمبادئ العدالة الاجتماعية، ويؤكد أن الضمان الاجتماعي سيظل أحد أهم ركائز الحماية الاجتماعية في ليبيا، ويبقى الأمل معقودًا على استكمال متطلبات التنفيذ حتى يرى هذا الاستحقاق النور ويصل إلى مستحقيه الذين طال انتظارهم له...

بعد الانتهاء من الدراسات الفنية .. التنفيذ رهن بتوفير التغطية المالية التي أوجبها القانون

أسرى الطاحونة

منال البوصيري

يُحكى أن قريةً كانت تقع في سفح جبل، يمتلك أهلها أرضاً خصبة، ونبعاً عذباً، وسماءً لا تبخل بالمطر .. وكان كبار القرية يقولون دائماً: "ما دامت أعين الناس تتجه إلى الأفق، فلن يستطيع أحد أن يقودهم إلى الهاوية."

وذات يوم، جاء رجل يحمل طاحونة عجيبة، وقال لأهل القرية: "هذه الطاحونة ستجعل حياتكم أسهل."

لكنها لم تكن تطحن القمح، بل كانت تطحن الوقت.

كل صباح كانت تتوقف عن الدوران، فيهرع الناس لإصلاحها.. وما إن تعمل حتى ينقطع الماء، فإذا عاد الماء انطفأت المصابيح، وإذا أُضيئت المصابيح اختفى الدقيق، وإذا امتلأت المخازن ارتفعت الأسعار. وكلما انتهت أزمة، خرجت من بين أنقاضها أزمة أخرى، كأنها وُلدت لتمنع الناس من التقاط أنفاسهم.

ومع مرور الأيام، صار أهل القرية خبراء في الطوابير، بارعين في الانتظار، محترفين في البحث عن حلول ليومهم فقط. لم يعد أحد يسأل: لماذا؟ ومن المستفيد؟ وإلى أين تمضي القرية؟

لقد انشغل الجميع بإطفاء الحرائق الصغيرة، حتى نسوا أن الجبل الذي يطل عليهم بدأ يتشقق بصمت.

كان الأطفال يرسمون شقوقه، والعجائز يهمسون بأن شيئاً كبيراً يقترب، لكن أحداً لم يكن يملك الوقت للنظر. فكل واحد كان يحمل هماً عاجلًا يكفيه، رغيفاً يبحث عنه، أو دواءً فقده، أو راتباً لا يكفي، أو باباً يقف أمامه في طابور طويل.

وفي مساء هادئ، وقف حكيم القرية يتأمل الطاحونة، وقال: "ليست المشكلة أنها تدور... المشكلة أنها جعلتكم تدورون معها."

لم يفهمه أحد، فقد كانت الضوضاء أعلى من الحكمة.

واكتشف الحكيم متأخراً أن الإنسان إذا أُثقل بهمومه الصغيرة كل يوم، فلن يجد متسعاً ليرفع رأسه نحو القضايا الكبرى. وعندما يُستنزف في معركة البقاء، يصبح المستقبل رفاهية لا يملك التفكير فيها.

وحين انهار جزء من الجبل، ركض الناس مذعورين، ثم توقفوا قليلاً... لكن الطاحونة تعطلت مرة أخرى.

فعادوا إليها مسرعين، وظل الجبل يتصدع.

فليست كل القيود تُصنع من حديد، فبعضها يُنسج من الانشغال الدائم. وليس كل من يدور يقطع مسافة، فقد يقضي عمره في دائرة مغلقة، يظن أنه يسير، بينما هو يعود كل يوم إلى النقطة نفسها.

وأسوأ ما يمكن أن يحدث لأمة ليس أن تواجه الأزمات، بل أن تُصبح الأزمات هي الأفق الوحيد الذي تراه، حتى تنسى أن خلف الضباب مستقبلاً يُرسم، وأن هناك من يفضل أن تبقى العيون معلقة بالرغيف، كي لا تلتفت إلى الخريطة!